

**المثلث الاقتصادي (الفقر، البطالة، الفساد) والربيع العربي
دراسة تحليلية في الواقع الاقتصادي لبلدان الربيع العربي
أ.م. محمود حميد خليل خاير
جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد**

المستخلص:

إن أهم ما يميز الثورات والانتفاضات التي قامت بها الشعوب في عدد من البلدان العربية، أنها بالفعل ثورات تطالب بحقوق انتزعت وأهدرت لسنوات طويلة، وإن هذه الحقوق لم تقتصر على الديمقراطية والحقوق السياسية، ولكنها تضمنت العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مسلوقة أيضاً، وهكذا فإن المطالب السياسية بالتغيير وبإزاحة السلطة في هذه البلدان وإقامة نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتعيد له كرامته كان يعكس في الوقت نفسه رؤية نافذة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان ترفض السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عقود، وما اقترن بها من سيادة الفساد المؤسسي والاحتكار وتراكم الثروات لحساب قلة من الحكام والدوائر المحيطة بهم. وقد كان بالمقابل بالنسبة للشعوب العربية تزايداً في معدلات الفقر وتهميشاً للغالبية العظمى من السكان وانخفاض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة، ولاسيما بين الشباب والخرجين الجدد، وعدم حصول الغالبية من السكان على ما يشبع احتياجاتهم من الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية نتيجة للسياسات الليبرالية التي استهدفت أساساً تحقيق مصالح الطبقات المسيطرة بشكل أدى أيضاً إلى تقلص الطبقات الوسطى وتراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وانضمام شرائحها الدنيا لاسيما في الريف إلى الطبقة الفقيرة.

The Economic Triangle (poverty, unemployment, corruption) and the Arab Spring, An analytical study on the economic realities of the countries of the Arab Spring

A. M. Mahmoud Hamid Khalil Jair

University of Tikrit / College of Administration and Economics

Abstract

The most important characteristic of the revolutions of the Arab Spring that Carried out by the peoples in a number of Arab countries, is its reality as a revolutions demanding rights extracted and wasted for many years, and these rights were not confined to democracy and political rights, but included many economic and social rights that were stolen as well. so the demands of people to change political situation and shifting power in these countries and the establishment of democratic regimes that respect human rights and restore his dignity which reflect the economic and social reality in these countries that refuse the current economic policies for decades, Associated with institutional corruption, monopoly and accumulation of wealth for the few governors and their surrounding districts.

In the opposite side there was an increase in the rates of poverty and marginalization of the majority of the population and the low standard of living and widespread unemployment, between the Arab peoples, especially among young people and recent graduates, and the failure of get the majority of the population to satisfy their human basic needs of food, housing, education, health care and social services as a result of neo – liberal policies that targeted mainly the interests of the dominant classes , which led to reduce the middle classes and the declining of their economic, social, and cultural role, and join lower segments, especially in the rural areas to the poor class.

المقدمة:

منذ بداية عام 2011 والعديد من البلدان العربية تشهد اضطرابات سياسية شديدة ناجمة عن مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترابطة، وفي مقدمة هذه المشكلات الاقتصادية التي تتمثل بالبطالة وتدني المستوى المعيشي وتدني مستويات الدخل والفقر وانتشار ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية، وكذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وبدأت هذه الاحتجاجات تفرز العديد من الآثار الاقتصادية على اقتصاديات دول المنطقة، وبالتالي على الاقتصاد العالمي لما تشغله هذه البلدان من مواقع جغرافية إستراتيجية وما تملكه من ثروات وموارد طبيعية وموارد بشرية.

مما تقدم تبين أنّ الثورات والاحتجاجات في البلدان العربية كان سببها الرئيس الأوضاع الاقتصادية المتردية في تلك البلدان، وكان الهدف من هذه الثورات هو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص ومحاولة الشعوب التخلص من الظلم والطغيان وإجراء الإصلاحات الضرورية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها بلدان الربيع العربية، لاسيما انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب بشكل واسع وتدني مستوى الدخل والفقر واتساع ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض انعكاسات الثورات والاحتجاجات التي شهدتها بلدان الربيع العربي على اقتصادياتها ومدى إمكانية تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي فيها.

مشكلة البحث:

تعاني البلدان العربية ولاسيما بلدان الربيع العربي من حالة تدني وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانحدار شعوبها تحت خط الفقر وانتشار ظاهرة البطالة بين صفوف أبنائها ولاسيما شريحة الشباب الذي يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي السكان، وكذلك انتشار ظاهرة الفساد المؤسسي بشكل كبير.

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ الثورات العربية قامت بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية فيها، وأنّ الهدف من هذه الثورات هو إجراء الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

منهجية البحث:-

لقد اعتمد الباحث الأسلوب التحليلي وذلك من خلال تقسيم البحث على أربعة مباحث تضمن المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية، أما المبحث الثاني فقد شمل الفقر ومؤشره، بينما احتوى المبحث الثالث البطالة ومؤشرها، أما المبحث الرابع والأخير فقد تضمن الفساد ومؤشره، كما توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في بلدان الربيع العربي:-

أولاً: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في تونس:-

لقد أشعل الفقراء والمهمشون والشباب والعاطلون عن العمل ثورة ضد النظام الذي حكم تونس لعدة عقود، وقد انطلقت الثورة في يناير 2011، وكانت مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية، وقد كانت المطالب الاقتصادية على رأس مطالب الثوار التونسيين، إذ تضمنت أساساً توفير فرص العمل للعاطلين، واسترداد المؤسسات التي تمت خصصتها وإنهاء السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تتبعها تونس والتي أدت إلى انتشار الفقر والبطالة.

وقد قامت الثورة في تونس على الرغم من أنّ المعايير الاقتصادية التي تقيس بها المنظمات الاقتصادية الدولية نجاح السياسات الاقتصادية، تشير إلى نجاح التجربة التونسية في النمو

وتميزها، فقد حققت تونس بالفعل معدلات نمو معقولة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وكانت سياستها الاقتصادية الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية نموذجاً في رأي هذه المنظمات⁽¹⁾. كما كشفت الوقائع عن أن النمو الذي تحقق في تونس يفرض إنه تحقق فعلياً طبقاً للبيانات الرسمية كانت من نصيب المناطق الساحلية، أما المناطق الداخلية فقد استمرت تعاني من الإهمال والتهميش وضعف كل من الاستثمارات وفرص العمل.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في مصر:

بدأت مصر تعاني من خلل الهيكل الاقتصادي منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات من القرن الماضي وحتى مطلع عام 2011.

فقد فتحت سياسة الانفتاح الاقتصادي الباب لتحويل السياسة الاقتصادية الرسمية في مصر لتتخلى عن أية دور تنموي، وعن أي دور في تطوير الهيكل الإنتاجي المصري، وبالتالي أصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً ريعياً يعتمد في نموه ومصادر عملاته الأجنبية على إيرادات البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج⁽²⁾.

كما أصبح الاقتصاد المصري أكثر اعتماداً على الخارج في توفير احتياجاته الأساسية من الغذاء والمنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية.

وفي ظل سياسة الانفتاح تخلت الدولة عن أي دور مباشر في العملية الإنتاجية، وكذلك السماح لرأس المال الأجنبي للعودة لممارسة نشاطه في كل القطاعات تقريباً، وكذلك السماح لرأس المال الفردي الخاص بالتوجه للاستثمار في كل المجالات.

كما تم إهمال الزراعة، وبذلك ساء وضع الفلاح المصري بصفة عامة، وعادت للرأسمالية الزراعية سيطرتها على الريف المصري، ولم تكن الصناعة المصرية أحسن حظاً من الزراعة، فقد توقفت عملية التصنيع التي كانت تقوم بها الدولة وترك الأمر لرأس المال المحلي والأجنبي يقيمان صناعات أغلبها صناعات تجميعية استهلاكية.

ولم يقتصر انسحاب الدولة على القطاعات الإنتاجية ولكنها طبقاً لمبادئ الليبرالية الجديدة قامت بتقليص الإنفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان الشعبي فاتحة الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتقديم هذه الخدمات مما أثقل كاهل الأسرة المصرية.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في ليبيا:

لقد بدأ الوضع في ليبيا يتطور من احتجاجات شعبية تطالب فيها المعارضة بإنهاء حكم الفرد وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة بين مختلف مناطق ليبيا وقبائلها في الاستفادة من ثرواتها البترولية الضخمة، إلا إن التدخل المكثف والمريب لحلف الناتو يجعل الأسباب الداخلية للقضاء على نظام حكم القذافي أسباباً ثانوية، مفسحاً المجال للأسباب الدولية لتكون هي الأساسية، وفي الحالة الليبية توجد أيضاً أسباب اقتصادية ولكنها تتعلق أساساً برغبة دول الناتو ولاسيما الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في السيطرة على ثروات ليبيا البترولية التي تعد الأكبر من نوعها في القارة الأفريقية، والسيطرة على المياه الجوفية الهائلة التي تضمنها الصحراء الليبية، وتعد ليبيا من أكبر (10) دول في العالم من حيث احتياطياتها من البترول والغاز، وثاني أكبر مصدر للبترول في أفريقيا⁽³⁾.

وتشير التقارير إلى إن قطاع البترول الليبي قد تمت إدارته خلال الأعوام الأربعين الماضية بطريقة شبه عشوائية تعتمد على الأوامر المباشرة التي تصدرها القيادة السياسية، أما قطاع الزراعة فلا

(1) IMF, World Economic outlook, April 2011, P. 205.

(2) مركز الأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، الاختناقات الاقتصادية في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية، القاهرة، 2011، ص 203.

(3) مركز الأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، المصدر نفسه، ص 221.

يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من (3%)، علماً أنه يستوعب نحو (20%) من العمالة، كما يساهم كل من الصناعة والتشييد بنحو (1%) لكل منهما من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁾.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في اليمن:-

اليمن واحدة من أكثر الدول العربية ودول العالم فقراً، إذ بلغ متوسط دخل الفرد بها نحو (1060) دولار في عام 2009⁽⁵⁾، ولا يأتي خلفها من البلدان العربية في هذا الشأن سوى موريتانيا والصومال، وقد اعتمدت منذ أواخر القرن الماضي على قطاع البترول بالدرجة الأولى، سواء كمصدر للإيرادات العامة للموازنة أو كمصدر للمتحصلات من النقد الأجنبي، ويتميز الأداء الاقتصادي في اليمن بالتقلب الشديد من عام لآخر طبقاً لمدى توافر المياه ومصادر الطاقة.

وقد بدأ اليمن في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وقد أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى تحسينات فنية في كثير من القطاعات، إلا أنه لم يستطع تحفيز النمو الاقتصادي، ولا خلق فرص عمل جديدة، ولا جذب استثمارات أجنبية ذات شأن، ولا زيادة استثمارات القطاع الخاص على النحو المطلوب.

على الرغم من أن برنامج الإصلاح كان يستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن، فإن اليمن ظلت من أقل دول العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تفسره المنظمات الدولية بأسباب كثيرة منها استمرار غياب المناخ الدائم المشجع للاستثمارات وغياب المؤسسات التي يمكنها إدارة عمليات الاستثمار بكفاءة، والانتشار الشديد للفساد في اليمن.

كما إن قيام الدولة في تخفيض الدعم الحكومي المقدم للوقود والقمح والدقيق والكهرباء أدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات بصورة كبيرة، مما أثقل كاهل المواطن والأسرة اليمنية.

ويعد قطاع البترول قطاعاً معزولاً في الاقتصاد اليمني، نظراً لضعف علاقته وتأثيره في القطاعات الأخرى، إذ إن هذا القطاع ساهم بنسبة قليلة في استيعاب العمالة، ولم تشهد اليمن تنمية أية صناعة ترتبط بالبترول ومنتجاته، بما في ذلك صناعة التكرير.

أما القطاع الصناعي فيلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاد اليمني ويرتفع نصيبه النسبي من الناتج المحلي الإجمالي أو ينخفض بحسب نصيبه في قطاع البترول، كما يتسم أداء القطاع الصناعي بالتذبذب الشديد من عام لآخر، وتعاني الصناعة اليمنية من منافسة شرسة من السلع المستوردة.

أما بالنسبة للزراعة اليمنية فإنها تعتمد أساساً على الأمطار، ومن ثم فإن عدم توفر مياه الري يعد من العوائق الأساسية أمام تطورها، ومن ثم فإن نصيبها في الهيكل الإنتاجي يتسم بالتقلب من عام لآخر ويعد محصول القات المحصول النقدي الأول الذي ينتجه القطاع الزراعي.

خامساً: الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في سوريا:-

إن موجة الثورات والانتفاضات العربية التي بدأت في تونس ومصر في يناير 2011 قد وصلت إلى سوريا في منتصف مارس 2011، إذ بدأت المظاهرات في إحدى قرى الجنوب السوري الفقيرة، وامتدت بالتدرج لتشمل معظم سوريا.

لذلك فإن الحكومة السورية تواجه الثوار والمحتجين باستخدام القوات المسلحة، وقد أدى هذا الوضع إلى التأثير بشدة على الاقتصاد السوري والحالة المعيشية للسكان، كما أثرت المعارك العسكرية بصفة خاصة على قطاعين مهمين من قطاعات الاقتصاد هما الزراعة والسياحة، وهما من أهم مصادر الدخل القومي في سوريا.

كذلك انتقل هذا التأثير على الصناعة والتشييد والتجارة في ظل استمرار الهجمات العسكرية على المدن والقرى.

(2) IMF, Op. Cit., P. 203.

(5) البنك الدولي، تقرير نشره البنك لعام 2009، ص 200.

ويعد التناقض في الأرقام الرسمية الخاصة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي ونتائجه في سوريا خلال السنوات السابقة⁽⁶⁾، إحدى الظواهر اللافتة للنظر، فهناك تناقض كبير بين ما يتم إعلان من مؤشرات رسمية من ناحية والواقع المعاشي من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإن الاحتجاجات التي تشهدها سوريا لها أسس اقتصادية واجتماعية ساهمت في تأجيج الثورة وفي حدة المطالب التي وصلت إلى المطالبة بإسقاط النظام الحاكم فيها.

المبحث الثاني: الفقر ومؤشره في بلدان الربيع العربي:-

ليس هناك تعريف ثابت ومحدد لمفهوم الفقر، وإنما هناك عدة تعاريف، فالبنك الدولي يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد المطلوب من مستويات المعيشة المتناسبة ضمن متطلبات الحياة⁽⁷⁾. كما يعرف الفقر في البلدان النامية والعربية بأنه ليس هو الفقر في الموارد الإنتاجية، وإنما هو عدم الاستغلال لما هو موجود ومتاح من الموارد الإنتاجية، وإن الفقر ملازم للتخلف في كل النواحي وجميعها⁽⁸⁾.

ومن الناحية الاجتماعية فإن الفقر يعني عدم المساواة أو انه فقر الأفراد والأسر ذات الموارد التي إلى درجة توصيلها إلى الحد الأدنى المقبول للحياة التي يعيشون فيها، كما عرفته الأمم المتحدة بأنه الفقر من الأشخاص أو الأسر التي تكون مضطرة للكفاح لإنقاذ أنفسها والحصول على الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة⁽⁹⁾.

كما إن الفقر من الظواهر الاقتصادية التي شغلت الاقتصاديين في العالم منذ سنوات، الأمر الذي دفع البنك الدولي لإصدار عدة تقارير عن الفقر في العالم نتيجة تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، وتخلي الدولة عن دورها ويركز المبحث في مؤشر الفقر في بلدان الربيع العربي وعلى النحو الآتي:-

أولاً: مؤشر الفقر في تونس:

يتضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مؤشرات التنمية ومنها مؤشر الفقر في تونس، وتقدر وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة نسبة الفقر في تونس (24.7%) معتمدة على مقياس عالمي حدد عينة الفقر بـ (2) دولار للفرد الواحد يومياً⁽¹⁰⁾.

وترتفع هذه النسبة خاصة في المناطق الغربية للبلاد التي تشهد احتجاجات متواصلة للمطالبة بتحسين ظروف العيش وتطوير الخدمات الاجتماعية.

وقد احتقلت المجموعة الدولية باليوم العالمي للقضاء على الفقر في الوقت التي تثير به المؤشرات الخاصة بالفقر في تونس الجدل في طريقة احتساب مؤشر الفقر في نتائج المسح الوطني الخماسي حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر التونسية لسنة 2010، وهناك شكوك حول مصداقية مؤشرات الفقر في تونس.

(6) مركز الأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، المصدر السابق، ص 210.

(7) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، الحمراء، بيروت، 2001، ص 19.

(8) خميس خلف موسى، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، النجف، 2000، ص 22.

(9) كريم محمد حمزة وآخرون، الفقر والغنى في أقطار الوطن العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 41.

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الثروة الحقيقية، مسارات نحو التنمية البشرية "ملاح عن تونس"، ص 150.

ثانياً: مؤشر الفقر في مصر:

شهدت مصر زيادة كبيرة في أعداد الفقراء ونسبتهم من السكان خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للسياسات الحكومية التي أتت منذ السبعينيات وأصبحت أشد وضوحاً وتأثيراً منذ بداية الثمانينيات، فقد كانت الليبرالية ونظام السوق وانحسار دور الدولة هي السمات الأساسية التي تحكم توجهات الحكومة المصرية، وبذلك يمكن القول ببساطة إن السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر منذ السبعينيات كانت تتبنى مبدأ خلق طبقة رأسمالية جديدة على حساب الإفقر المتزايد للطبقات الشعبية ولاسيما العمال والفلاحين.

والملاحظ إن الفقر في مصر وجد رافداً كبيراً مغذياً له من انضمام مئات الآلاف سنوياً من أبناء الطبقة الوسطى الذين أخرجت بهم السياسات الحكومية وجعلتهم ينضمون إلى طابور الفقراء، ومصدراً لذلك فقد استمر نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض بصورة مستمرة حتى بلغ (26%) عام 2009 - 2010⁽¹¹⁾، مقابل نحو (40%) في النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي، وبذلك فإن ثمار ما تحقق من نمو ذهب أساساً إلى الطبقات الغنية في شكل عوائد ملكية (أرباح وريع وفوائد).

وطبقاً لمؤشر البنك الدولي للفقر، فإن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من (2) دولار في اليوم في مصر تبلغ (43%) من السكان⁽¹²⁾، ويلاحظ عن سكان الريف المصري يعانون من الفقر بدرجة أكبر من سكان المدن حيث يضم الريف (56%) من السكان، لكن (78%) منهم فقراء وتبلغ نسبة الفقر (52%) في الريف، لكنها ترتفع إلى (65%) في ريف الصعيد، كما أنها تبلغ (26%) في الحضر وترتفع إلى (34%) في حضر الصعيد، ومع انتشار الفقر أصبح نحو (2,8) مليون أسرة مصرية تعيش في مناطق عشوائية يقدر عددها بنحو (1200) تجمع عشوائي تضم أكثر من (12) مليون نسمة يفتقرون إلى أدنى مقومات الحياة ويمثلون قنبلة اجتماعية قابلة للانفجار في أي وقت.

ثالثاً: مؤشر الفقر في ليبيا:

في الوقت الذي يتراوح فيه الدخل السنوي الليبي ما بين (50 - 70) مليار دولار، بينما يبلغ عدد سكان ليبيا (6,310,434) مليون نسمة بحسب آخر الإحصائيات السكانية، الأمر الذي يضع ليبيا في المرتبة الأولى ثراءً في المنطقة (باستثناء دول الخليج العربي) بمتوسط دخل يفوق (10500) دولاراً⁽¹³⁾. إلا إن كل ذلك لا يتعدى التقديرات الإحصائية والحسابية، والتي لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي الليبي بأي شكل من الأشكال، ومن جهة أخرى تتبوأ ليبيا قائمة البطالة وتدني مستوى الأجور في دول الاتحاد المغاربي الضعيفة اقتصادياً بشكل نسبي مقارنة مع المداخل الليبية ونسبة عدد السكان.

وفي الوقت الذي وصلت فيه استثمارات النظام الليبي السابق (المعلنة) في جمهورية مصر العربية مثلاً إلى ما يفوق الـ (10) مليار دولار، وفي أفريقيا ما يعادل أو يفوق ربما ذلك المبلغ ماعدا المشاريع ذات الصيغة التعاونية والهبات والهدايا من السودان إلى تونس وغيرها، ومن حقائق الواقع التي يعرفها المواطنون الليبيون بأن هناك العديد من العائلات بدون مأوى أساساً ناهيك عن انه سكن غير صحي⁽¹⁴⁾.

وهذه في مجملها مؤشرات قد تنطبق على أكثر الدول النامية تخلفاً وفقراً ولا يوجد سبب مقنع أو مقبول بأن تكون هذه المؤشرات اقتصادية واجتماعية تخص دولة غنية مثل ليبيا.

(2) IMF, Op. Cit., P. 25.

(12) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، المصدر السابق، ص 208.

(2) <http://www.orientmoney.net/webimg/2009030511300310.%D8%A1%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A1%D9%84%D8%Agopg>.

(3) <http://Farm3.static.Flickr.com/2687/424/227765e36ceaobbcoipg>.

حيث يشير بعض المراقبين إن لأسباب علمية يمكن تقف وراء هذه المعطيات الرهيبة سوى حقيقة إن من كان يسير هذه الأمور في البلاد هم مجموعة من السماسرة وناهبي المال العام بشكل فاق أسوأ الأنظمة الفاسدة في العالم، فالنظام الليبي السابق وعلى رأس السلطة العقيد القذافي قد صرح بوجود أكثر من مليون ليبي تحت خط الفقر⁽¹⁵⁾. ولذلك تبلغ نسبة الفقر في ليبيا حوالي (15,3%) من السكان.

رابعاً: مؤشر الفقر في اليمن:

يشير أحدث عدد من تقرير مؤشرات التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي (2011) إلى إن (17,5%)⁽¹⁶⁾، من سكان اليمنيين يعيشون في فقر مدقع وبأقل من (1,25) دولار للفرد الواحد يومياً وفقاً لأحداث مسح أجرى عام (2005) مقارنة بنحو (12,9%) من السكان في المسح الذي أجري عام 1998.

أما الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد في اليوم فقد بلغت نسبتهم (46,6%) من السكان وفقاً لأحدث مسح أجرى عام 2005 مقارنة بنحو (36,4) عام 1998، وهذا يعني أن الأعداد المطلقة للفقراء تتزايد وكذلك نسبتهم من السكان.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى إنَّ اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل ويصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبه (151) من مجموع البلدان (177) التي شملها التقرير⁽¹⁷⁾.

ولذلك فإن اليمن تعتبر من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمتوسط دخل سنوي للفرد (1060) دولار، وقد كشف تقرير أعدته الحكومة اليمنية بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث وسياسات الغذاء (IFPRI) بواشنطن على أن ما نسبته (32,1%) من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني إنَّ (5) ملايين شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما إنَّ (58%) من الأطفال يعانون سوء التغذية⁽¹⁸⁾.

كما إن التباين بين الريف والحضر يزداد حده حيث يزداد عدد الأشخاص غير الأمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من (5) مرات عن عدد سكان المناطق الحضرية، ويعد النمو السكاني من أهم عوامل زيادة الفقر في ظل ضعف عمليات التنمية في اليمن، حيث إن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدلات في العالم وترتفع معدلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من أن حالة الفقر في اليمن شديدة الوضوح طبقاً للأرقام والمؤشرات فإن ما يخفف منها في الواقع هو تحويلات العاملين في الخارج الذين يقترب عددهم من مليوني عامل (نحو ربع قوة العمل اليمنية)، يساهمون بأكثر نصيب نسبي للنقد الأجنبي بعد صادرات البترول⁽¹⁹⁾.

خامساً: مؤشر الفقر في سوريا:

تشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة في سوريا إلى إن عدد الفقراء في عام 2010 بلغ (6,7%) مليون نسمة أي بنسبة (33,6%)⁽²⁰⁾ من إجمالي السكان، إلا إن جهاز الإحصاء المركزي السوري يقدر عددهم بأقل من ذلك، الأمر الذي أثار حفيظة عدد من الجهات من بينها اتحاد عمال دمشق.

(1) [http://www.al-saiyad.com/images/pic/945\(2\)jpg](http://www.al-saiyad.com/images/pic/945(2)jpg).

(16) البنك الدولي، تقرير مؤشرات التنمية في العالم، 2011، ص 245.

(17) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص 254.

(18) المعهد الدولي للأبحاث وسياسات الغذاء، التقرير السنوي، واشنطن، 2011، ص 850.

(19) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المصدر السابق، ص 219.

(20) برنامج الأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة في سوريا، تقرير إحصاء لعام 2010، ص 60.

ويبدو أن ارتفاع معدل الفقر في سوريا كان له أثر سلبي على عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية في السنوات الأخيرة إذ اتجهت نسبهم إلى الانخفاض بالنسبة إلى إجمالي عدد الأطفال في سن الدراسة، وهنا يلعب فقر الأسرة السورية وعدم قدرتها على إرسال أبنائها للمدارس دوراً مهماً في دخول هؤلاء الأبناء إلى سوق العمل في سن مبكرة، وفي ارتفاع معدل البطالة بصفة عامة، وقد لوحظ إن الأحياء الفقيرة على هامش المدن السورية والقرى الفقيرة والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كانت هي الأولى التي قامت بانتفاضات امتدت بعد ذلك إلى داخل المدن السورية ومع الفقر. يلاحظ إن هناك تفاوتاً حاداً في الدخل ليس فقط بين الأغنياء والفقراء، ولكن أيضاً بين الفئات الاجتماعية التي تنتمي لذات الطبقة، ولاسيما بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

المبحث الثالث: البطالة ومؤشرها في بلدان الربيع العربي:-

تعد البطالة من أخطر المشاكل وأكبرها التي تهدد استقرار الأمم والشعوب، وتختلف حدتها من دولة لأخرى، فالبطالة تعتبر السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي لأي بلد، والبطالة مشكلة عالمية وليست مشكلة يختص بها الوطن العربي. ويمكن تعريف العاطل بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده⁽²¹⁾. ويستثنى من ذلك الطلبة في سن الدراسة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين وأصحاب العمل المؤقت وغير المؤقت وسوف نتحدث في هذا المبحث عن مؤشر البطالة في بلدان الربيع العربي وكما يلي:

أولاً: مؤشر البطالة في تونس:-

تعد قضية البطالة السبب الرئيس والمباشر للثورة التونسية في عام 2011 إلى جانب الفساد والاضطهاد وتجاهل الحكومة التونسية هذه المشكلات، فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعني تعطيل قوة بشرية في سن العطاء وهم فئة الشباب الجامعي القادر على إحداث التنمية والتقدم والدفع بالبلد إلى الأمام، فأنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.

وتوضح البيانات الرسمية إن معدل البطالة في تونس ارتفع من (12,4%) في عامي 2007 و2008 ليصل إلى (13,3%) في عام 2009، ثم تراجع إلى (13%) عام 2010⁽²²⁾. وبرغم إن هذا الرقم بحد ذاته يعد مرتفعاً فإنه لا يعبر عن حجم البطالة الفعلية في البلاد خاصة بين الشباب طبقاً لمؤشرات التشغيل والبطالة التي ينشرها المعهد الوطني للإحصاء في المناطق الداخلية من تونس، وقد يصل إلى (42%) من جملة قوة العمل في هذه المناطق⁽²³⁾.

ثانياً: مؤشر البطالة في مصر:-

تلعب البطالة دوراً مهماً في تفاقم حدة الفقر في مصر منذ أخذت مصر بتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فبعد توقف الدولة عن التزاماتها بتعيين الخريجين وتنفيذ الخصخصة وخروج أكثر من (500) ألف عامل للمعاش المبكر، وبعد تساؤل أو حتى تلاشي فرص العمل في العراق أصبحت البطالة مشكلة في مصر تدفع بالآلاف من المصريين لهوة الفقر، ويرجع بعض الاقتصاديين مشكلة البطالة التي تشهدها مصر في السنوات الأخيرة إلى مصدرين، الأول: هو ضيقة القاعدة الإنتاجية وضعف أدائها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية، والمصدر الثاني: هو حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ ثمانينات القرن الماضي، والتي بدأت مع برنامج الانفتاح الاقتصادي، وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى إن معدل البطالة بلغ (9,4%) من قوة العمل بما يمثل (3,4) مليون عاطل عام 2009.

(21) علي محمد السعدي، اقتصاديات العمل، ط4، القاهرة، 1991، ص11.

(1) IMF, Op. Cit., P. 27.

(2) <http://icatu56.org/ishow3.php3page=showchosenstudy.phpmain=88>.

إلا إن بعض التقديرات غير الرسمية تضعه عندما لا يقل عن (20%)، وقد ساهم في ارتفاع معدل البطالة في مصر تخلي الحكومة عن دورها في تشغيل الخريجين وتوقفها عن تعيين الخريجين الجدد ونقدها لسياسة الإصلاح الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً.

ومع الزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين فقد فشلت مشروعات القطاع الخاص والمحلي والأجنبي في استيعاب هذه العمالة خاصة لاعتماد معظمها على تكنولوجيا متقدمة كثيفة الاستخدام لرأس المال، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى (40%)⁽²⁴⁾. وتنتم البطالة في مصر بأنها بطالة متعلمين.

وهذه الأرقام الرسمية المعلنة من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمعتمدة على حسابات وزارة التخطيط والتي تختلف كثيراً عن الواقع، لذلك توجد تحفظات كثيرة على تقديرات البطالة المعلنة.

ثالثاً: مؤشر البطالة في ليبيا:-

لقد كشفت البيانات والأرقام الدولية، التي نشرت مؤخراً حول البطالة في ليبيا إلى إن التقديرات قد وصلت إلى نسبة (20,74%)، وبهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى بين دول المغاربة الخمس، ومن ضمنها موريتانيا المصنفة كأفقر دولة عربية، حيث لا تتجاوز نسبة البطالة فيها ما بين (9 - 15%) وفقاً للأرقام الرسمية، وبسبب اعترافات الجهات الرسمية فإن معدل البطالة في ليبيا يقدر بنحو (20,74%)⁽²⁵⁾، حيث إن نسبة البطالة ترتفع بين الذكور.

كما إن السلطات الليبية تحاول وفي كل المناسبات الرسمية التعتيم على أزمة البطالة، في حين تشير المعلومات شبه الرسمية إلى إنَّ الأزمة القائمة حالياً تشكل أكبر تهديد لمستقبل البلاد، ولا زالت أزمة البطالة في ليبيا بحسب وصف بعض المراقبين والمختصين مدفونة تحت كثبان الرمال النفطية.

وقد عزز التقرير الاقتصادي العربي الموحد المخاوف من تفاقم معدلات البطالة في ليبيا مع تزايد عدد السكان من جهة ومن العمالة الأجنبية الوافدة بدون تقنين أو مراقبة من جهة أخرى. وتبقى حقيقة أن لا شيء أثقل على المواطن الليبي من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي والإحساس بامتهان كرامته الإنسانية وفقدان لقيمه ودوره في المجتمع بسبب البطالة⁽²⁶⁾.

رابعاً: مؤشر البطالة في اليمن:-

تشير وزارة المالية والتعاون الاقتصادي اليمنية إلى أنَّ عرض العمالة في اليمن يزيد سنوياً بنحو (3,8%) وتبلغ هذه النسبة (3,3%) بين الذكور، و(5,3%) بين النساء، وبالتالي فإنها تقدر عدد فرص العمل المطلوب إتاحتها سنوياً بنحو (188) ألف فرصة عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل فقط، أما معدل نمو الطلب على العمالة فيبلغ (2,8%) سنوياً الأمر الذي يشير إلى مدى صعوبة عملية خلق فرص العمل، حيث إنَّ استيعاب كل أعداد العمالة الجديدة كان يتطلب معدل نمو بنحو (7,1%) بين عامي 2006 و2010 مقارنة بما تحقق فعلاً والذي لم يتجاوز (4%) سنوياً حتى عام 2009⁽²⁷⁾، في ظل السياسات التي اتبعتها الحكومة، يضاف إلى ذلك اعتماد اليمن إلى حد كبير على تصدير قوة العمل بسبب أية عوامل سياسية قد يترتب عليها استغناء أو عدم ترحيب الدول المضيفة للعمالة بالعمالة اليمنية.

(24) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي - مصر

في أرقام 2011، ص 20 - 25.

(2) <http://www.orientmoney.net/webimg/2009030511300310.%D8%A1%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A1%D9%84%D8%Agipg>.

(3) <http://www.Libya-al-mostakbal.org/NR2009/July2009/19293701/34.ipg>.

(1) World Bank, World Development indicators 2011, P. 52 - 54.

وقد بلغ عدد العمال اليمنيين الذين عادوا إلى بلادهم بسبب الموقف السياسي للحكومة اليمنية من حرب الخليج بنحو (800) ألف عامل يمثلون ما يقرب من نصف العمالة اليمنية بالخارج، ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة فقد حدث ارتفاع شديد في أرقام البطالة في اليمن من (11,5%) في عام 1999 إلى نحو (17,1%) في عام 2006، ومع عدم توافر تقديرات للمستويات الحالية للبطالة، فإن ما يشهده اليمن من ظروف أمنية وعسكرية واضطرابات في مختلف المناطق واضطراب الوضع الاقتصادي، لا بد أن يضع أرقام البطالة عند مستويات أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب.

خامساً: مؤشر البطالة في سوريا:-

يقدر حجم القوى العاملة في سوريا بنحو (5.122) مليون عامل طبقاً للإحصاءات الرسمية، ويقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو (450) ألف عاطل وبنسبة (8,7%) من حجم قوة العمل طبقاً لتقديرات مكتب الإحصاء المركزي، ويرتفع إلى (800) ألف عاطل طبقاً لتقديرات جهة رسمية أخرى هي هيئة مكافحة البطالة⁽²⁸⁾.

وبرغم التباين الكبير، فإن اتحاد أعمال سوريا يقدر عدد العاطلين بنحو (1,382) مليون عاطل، بل إن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدرهم بنحو (1,4) مليون عاطل، ولعل ارتفاع عدد العاطلين في سوريا يعكس حقيقة إن الزيادة في السكان تبلغ (2,5%) على حين أن القوة العاملة ترتفع سنوياً بما يتراوح بين (3%) و(4%) طبقاً لتقديرات البنك الدولي، وهي معدلات عجزت قطاعات النشاط الاقتصادي عن استيعابها خلال السنوات الأخيرة، وعلى الأخص منذ بداية سياسة التحرير الاقتصادي في عام 2006 وما تضمنته من تخفيض للاستثمارات العامة، وتقييد لتوسع الحكومة في الإنفاق العام بصيغة عامة.

المبحث الرابع: الفساد ومؤشره في بلدان الربيع العربي:-

من الملاحظ في السنوات الأخيرة بصفة خاصة انتشار ظاهرة الفساد بشكل واضح في الكثير من البلدان العربية، ولاسيما التي شهدت ثورات أو انتفاضات واسعة في عام 2011، والأهم إن هذا الفساد كان يحميه ويشجعه تحالف غير معلن ولكنه واضح بين السلطات السياسية والأحزاب الحاكمة من ناحية، وبين عدد من رجال الأعمال والقطاع الخاص المرتبط بالسلطة السياسية أو الذين يمارسون العمل فعلاً كمسؤولين سياسيين من ناحية أخرى.

وقد تعددت التقارير الدولية التي تطالب حكومات البلدان العربية بأن تتخذ إجراءات سريعة لمواجهة الرشوة والفساد لكي تتمكن من خلق فرص عمل جديدة تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجين التي تدخل سوق العمل سنوياً.

ومن الواضح أن هذه الدعوات الجديدة التي انطلقت بعد اندلاع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وسورية بصورة خاصة، قد أدركت مدى استئراء الفساد في هذه الدول ووصوله إلى مستويات كبيرة ساهمت في قيام الثورات والانتفاضات الشعبية، وفيما يلي عرض لحالات الفساد في بلدان الربيع العربي:-

أولاً: مؤشر الفساد في تونس:-

تشير التقديرات الأولية إلى إن أسرة الرئيس التونسي السابق وأسرة زوجته كانتا تسيطران على قسم من الاقتصاد التونسي، إذ كانت تسيطر على شرائح مؤثرة في قطاعات السيارات والاتصالات والبنوك والعقارات والسياحة والإعلام، ومن الواضح إن الأسرة الحاكمة تقوم بدور الوسيط في عمليات الخصخصة وفي عمليات التوريد الكبرى التي كانت تتم لصالح الأجهزة الحكومية، وتحصل مقابل ذلك على عمولات كبيرة خاصة من الشركات الأجنبية، ويقدر إن عمليات الفساد هذه كانت تفقد تونس نحو مليار دولار سنوياً، وإن ثروة الرئيس السابق وزوجته وأسريتهما تبلغ نحو (20) مليار دولار، وفي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2011 فأقل بلدان الربيع العربي

(28) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المصدر السابق، ص214.

هي تونس التي حصلت على (4,3) نقطة فقط من (10) نقاط وجاء ترتيبها على العالم في المرتبة (59) من بين (178) دولة شملها التقرير⁽²⁹⁾.

ثانياً: مؤشر الفساد في مصر:-

تقدم عملية الخصخصة التي تمت في مصر نموذجاً أساسياً للفساد والنهب المنظم للثروات مصر، فقد تم خلال هذا البرنامج إهدار المال العام في كثير من الصفقات التي تمت لنقل ملكية الحكومة في القطاع العام والمشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي على السواء. ويتمثل إهدار المال العام في عملية الخصخصة في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة وبين القيم الحقيقية لهذه الشركات، ويصف كثير من التقارير ما تم في إطار الخصخصة بأنه نوع من النهب المنظم للشركات والبنوك التي بيعت بأثمان بخسة، ولم تقتصر عمليات الفساد على الخصخصة وما شابهها من سوء وتقدير القيم المالية للوحدات المطروحة للبيع، وإنما هناك مظاهر أخرى مثل عمليات تخصيص الأراضي لكبار رجال الأعمال القريبين من السلطة والحزب الحاكم. وقد عقدت في مصر خلال السنوات الأخيرة مؤتمرات وندوات كثيرة عن الشفافية والفساد أظهرت إن الفساد في مصر كان فساداً مؤسسياً وليس مجرد تصرفات فردية أو ظاهرة مؤقتة قليلة الأهمية، ولم يقتصر الفساد على رجال الأعمال والقطاع الخاص، فقد حاولت الحكومات المتعاقبة منذ بدء سياستها الانفتاح الاقتصادي خلق قنوات لأنواع من الفساد المؤسسي من خلال إنشاء الصناديق الخاصة المستقلة عن وزارة المالية والموازنة العامة للدولة، والتي لا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

ويوضح تقرير لمؤسسة كارنيجي أبعاداً أخرى من الفساد الذي يعتبر فساداً مؤسسياً تعتمد الحكومة وبعض الجهات المانحة لخلق طبقة اجتماعية تدافع عن نظام الحكم وسياساته⁽³⁰⁾.

وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 فإن مصر تأتي في المرتبة (98) من بين (178) دولة شملها التقرير وقد حصلت على (3,1) نقطة من أصل (10) نقاط⁽³¹⁾.

ثالثاً: مؤشر الفساد في ليبيا:-

احتلت ليبيا في عام 2010 المرتبة (146) من بين (178) دولة وبنقاط (2,2) من أصل 10 نقاط، طبقاً لمؤشر الفساد العالمي طبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية، ويعكس ذلك أساس الطريقة التي يتم بها اقتسام الثروات البترولية في البلاد، أما العوائد السنوية من البترول والغاز تقدر بنحو (35 - 45) مليار دولار يوضع جزء منها في صندوق المؤسسة الليبية للاستثمار التي تقوم بدورها بتوظيفه في شركات وبنوك أوروبية وأمريكية، ويقدر رصيد استثماراتها بنحو (60) مليار دولار في عام 2009، وهنا نلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين ما يؤول إلى الموازنة وهذا الصندوق من موارد وبين إيرادات البترول، الأمر الذي يفسره الكثيرون بأنه يؤل إلى أسرة القذافي، التي تختص نفسها بنحو نصف العوائد البترولية، وإن كبار المسؤولين بشركات البترول والبنوك يلعبون دوراً مهماً في إيداع هذه الأموال في الحسابات الخاصة بالقذافي وأسرته ومعاونيه، وهذه الأموال التي كان يتم استخدام جزء منها لتمويل حركات التمرد في عدد من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن شراء الأعوان في الداخل والخارج.

رابعاً: مؤشر الفساد في اليمن:-

تشير التقارير إلى إن قبيلة (سنحان) التي ينتمي إليها الرئيس اليمني السابق وتقيم في صنعاء تقوم من الناحية الفعلية بإدارة البلاد بما يخدم مصالحها، وأنها تسيطر على جانب مهم من النشاط

(29) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المصدر السابق، ص206.

(30) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المصدر السابق، ص208.

(31) منظمة الشفافية الدولية، التقرير السنوي لعام 2011، ص195.

الاقتصادي، وأنها تساهم في الفساد بشكل مباشر من خلال المحسوبة الواسعة، التي تتيح للمنتمين إليها وأعوانهم الحصول على كثير من المزايا مستبعدة بذلك القبائل والعشائر الأقل ولاء للنظام. ويشار بصيغة خاصة إلى اعتماد الرئيس اليمني السابق على المحسوبة لشراء والحصول على ولاء الأعوان وسكوت المعارضين في شتى أنحاء اليمن، كبديل لإقامة هيكل قوي للدولة اليمنية، مما أدى إلى انتشار الاستياء على نطاق واسع خاصة في الجنوب. وطبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 فإن اليمن جاءت في المرتبة (146) من بين (178) دولة شملها التقرير، وبنقاط (2,2) نقطة من أصل (10) نقاط.

خامساً: مؤشر الفساد في سوريا:-

أظهرت دراسة اقتصادية عن الفساد في سوريا أن (5%) من الفاسدين يستحوذون على (80%) من حجم الفساد الكلي، في حين أظهرت الدراسة إن زيادة الدخل القومي تمركزت بيد (5%) من المواطنين فقط الأمر الذي عده دعوة للفساد. كما أشارت الدراسة إلى أن الفساد في سوريا فضلاً عن حجمه الكبير الذي يسلب نحو (40%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽³²⁾.

وبحسب تقديرات بعض الاقتصاديين فإن هناك موجة مجتمعة تروج لثقافة الفساد من خلال اعتبارها غير الفاسد (غيبياً) لأنه لم يستغل موقعه أو الفرصة التي أتته لاستغلال منصبه، وإن من أهم أسباب الفساد في سوريا يعود إلى تدني الأجور والرواتب والتي تعد السبب الرئيس لانتشار ظاهرة الفساد في سوريا.

ويذكر أن تقرير التنافسية العالمي لعام (2010 - 2011) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أظهر إن ترتيب سوريا تراجع من المرتبة (76) عام 2009 إل المرتبة (107) لعام 2010. وبحسب مؤشر الفساد في العالم فقد احتلت سوريا المركز (17) عربياً (146) عالمياً بحسب التقرير الذي صدرته منظمة الشفافية العالمية الذي شمل (178) دولة، وبعدهد نقاط (2,5) من أصل (10) نقاط.

الملحق الإحصائي

أهم المؤشرات الاقتصادية لبلدان الربيع العربي

(الفقر، البطالة، الفساد)(*)

للأعوام 2010 - 2011

المؤشر	مؤشر الفقر %	مؤشر البطالة %	مؤشر الفساد من عشرة نقاط	ترتيب درجة فساد الدولة من 178 دولة
تونس	24,7	13	4,3	59
مصر	43	9,4	3,5	98
ليبيا	15,3	20,74	2,2	146
اليمن	46,6	17,1	2,2	146
سوريا	33,6	8,7	2,5	127

(1) IMF, Op. Cit., P. 215

(*) تم تجميع المعلومات من قبل الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة وهي:-

- مؤشر الفقر: تقارير ونشرات البنك الدولي لعام 2011، وكذلك برنامج التنمية للأمم المتحدة لعام 2010.

- مؤشر البطالة: IMF, World Economic out look, April 2011.

- مؤشر الفساد: تقارير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010.

الاستنتاجات:-

1. إن الثورات والاحتجاجات في بلدان الربيع العربي كان سببها الرئيس الأوضاع الاقتصادية المتردية في تلك البلدان، وكان الهدف من هذه الثورات هو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها بشكل عام، ومحاولة شعوبها التخلص من الظلم والطغيان وإجراء الإصلاحات الضرورية الكفيلة باسترداد كرامتهم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
2. لقد حدد البنك الدولي مقياساً عالمياً للفقير هو (2) دولار للفرد الواحد يومياً، وعلى ضوء هذا المقياس تكون نسبة الفقر في تونس (24,7%) من إجمالي السكان، وفي مصر تبلغ (43%) من إجمالي السكان، وفي ليبيا تبلغ (15,3%) من إجمالي السكان، بينما بلغت نسبة الفقر في اليمن (46,6%)، وفي سوريا بلغت نسبة الفقر (33,6%) من إجمالي السكان، ومن هذا يظهر أنّ اليمن أفقر دولة عربية مقارنة بباقي بلدان الربيع العربي.
3. إن بلدان الوطن العربي بصورة عامة (باستثناء بلدان الخليج العربي) وبلدان الربيع العربي بصورة خاصة تعاني من البطالة بكافة أنواعها، وتعد البطالة السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي لأي بلد، وهذا ما حدث فعلاً في بلدان الربيع العربي، فقد بلغت نسبة البطالة بحسب آخر الإحصائيات التي أجريت في هذه البلدان، إذ بلغت نسبتها في تونس (13%) من إجمالي قوة العمل، بينما بلغت نسبة البطالة في مصر حوالي (9,4%) من إجمالي القوة العاملة حسب التقديرات الرسمية، بينما التقديرات غير الرسمية تضعه عند ما لا يقل عن (20%) من إجمالي قوة العمل، بينما تصل نسبة البطالة في ليبيا نحو (20,74%)، أما اليمن فقد بلغت نسبة البطالة فيها حسب آخر إحصائية حوالي (17,1%) من إجمالي قوة العمل، بينما بلغت نسبة البطالة في سوريا حوالي (8,7%) من إجمالي قوة العمل، وهي أقل نسبة بطالة في تلك البلدان.
4. من الملاحظ في السنوات الأخيرة بصورة ولاسيما انتشار الفساد المؤسسي بشكل واضح في الكثير من البلدان العربية، ولاسيما تلك التي شهدت ثورات أو انتفاضات واسعة في عام 2011، والأهم من هذا أنّ الفساد كان يحميه ويشجعه تحالف غير معنن ولكنه واضح بين السلطات السياسية والأحزاب الحاكمة من ناحية، وبين عدد من رجال الأعمال والقطاع الخاص المرتبط بالسلطة السياسية أو الذين يمارسون العمل فعلاً كمسؤولين سياسيين من ناحية أخرى.
5. طبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 فإن كل البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية في أوائل عام 2011 كانت تعاني درجات عالية من الفساد المؤسسي، فأقل هذه البلدان فساداً هي تونس التي حصلت على (4,3) درجة فقط من (10) درجات، وجاء ترتيبها على العالم في المرتبة (59) من بين (178) دولة شملها التقرير، وتليها مصر في المرتبة (98) بـ (3,1) درجة، ثم تليها سوريا في المرتبة (127) وبـ (2,5) درجة، أما ليبيا واليمن فاحتلنا المرتبة (146) حيث حصل كل منها على (2,2) درجة فقط.
6. يؤدي ارتفاع البطالة إلى وجود العاطل في دائرة الفقر، وهو ما يدفع بعضهم للجريمة، فالبطالة تؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية للعاطل، كما انه يتعرض للضغوط النفسية أكثر من غيره، بحسب تقارير أطباء علم النفس بسبب معاناته من الضائقة المالية التي تنتج عن البطالة، وكل هذا يشكل دافعاً قوياً لارتكاب الجرائم. كما أنّ البطالة تتسبب في تكبيد الاقتصادات العربية خسائر مادية باهظة نتيجة بقاء شريحة مهمة من المتعلمين والمهنيين خارج دائرة الاقتصاد، كما تضعف البطالة من قيمة الفرد كمورد اقتصادي وتعمل على إهدار الطاقات البشرية.

المقترحات:-

1. إن المواجهة الحقيقية للفقير واجتثاثه من جذوره تحتاج إلى رؤية تنموية واضحة وإعادة توزيع الدخل بحيث تعود نتائج التنمية على الجميع وذلك من خلال مشاركة حقيقية في إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات وتفعيل آليات تحسين توزيع الدخل من أجل تمكين البشر من كسب عيشتهم بكرامة من خلال العمل.
2. إقرار نظام عادل الأجور، ووضع نظام ضريبي تصاعدي تتوافق معدلات الشرائح الضريبية فيه مع القدرة التكيفية للممولين.
3. وضع نظام فعال لدعم الخدمات الصحية والتعليمية، وأن يكون تقديم الخدمات التعليمية والصحية مجاناً لكل أبناء الشعب بدون استثناء أو تمييز.
4. دعم السلع الأساسية، وذلك من خلال نظام البطاقة التموينية أو أن يكون تقديم هذه السلع بأسعار رمزية مدعومة من قبل الدولة يجعل المواطن يتمكن من توفير أبسط متطلبات الحياة الكريمة وذلك بهدف حماية الفقراء.
5. وضع خطة جادة وحقيقية لمحاربة الفساد المؤسسي الذي ينخر أركان الدولة باعتباره السبب الحقيقي أمام ازدياد فاقة الشعب ومحاسبة المفسدين بشدة.
6. أن مشكلة البطالة يجب أن تحظى بأولوية قصوى من قبل الحكومات الجديدة، وأهمية تضافر كل الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد من البطالة المرتفعة وكذلك توفير المزيد من فرص العمل.
7. أن مشكلة البطالة تحتاج إلى برنامج إستراتيجي متعدد الأبعاد وطويل الأجل لبناء سياسات وخطط إستراتيجية تربط التنمية الشاملة بالقوة العاملة، إذ إن قضية البطالة وإعادة هيكلة أسواق العمل تشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة من قبل الحكومات الجديدة خاصة فيما يتعلق بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
8. لا بد من إقامة مشاريع اقتصادية تستخدم اليد العاملة فيها بكثافة من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من عاطلين، خصوصاً المختصين والعمال المهرة، غير إن المشكلة التي تواجه هذه المشاريع هي مشكلة التمويل والتي يمكن التغلب عليها من خلال المنح الدولية والقروض.
9. من المعلوم إن كثير من مشاريع البنى الارتكازية قد تعرضت إلى الإهمال، الأمر الذي يستلزم إعادة تأهيلها، ومن المعروف إن هذه المشاريع تستخدم اليد العاملة بكثافة، الأمر الذي يستلزم تخصيص مبالغ مالية لإعادة تأهيل هذه المشاريع لاستيعاب اليد العاملة التي هي خارج سوق العمل.
10. تشجيع الاستثمار المحلي والعربي وتقديم المساعدات المالية للمستثمرين وتقديم لهم الخبرات من أجل تأهيل الصناعات الوطنية وبنفس الوقت احتواء البطالة التي تعاني منها فئة كبيرة وخصوصاً الشباب مع الأخذ بنظر الاعتبار الأولويات الاقتصادية والتنموية.
11. إعادة النظر بسياسة وبرامج التدريب والتأهيل وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والتركيز على تشجيع التعليم الفني والمهني ولكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة.
12. تمكين المرأة وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع وزيادة مجالات فرص عمل المرأة باعتبارها طاقة كامنة مهدورة ولا يمكن الاستهانة بها ولا ننسى بأن المرأة هي نصف المجتمع.
13. ينبغي أن لا يقتصر سبل مكافحة البطالة على الدولة، وإنما تشجيع القطاع الخاص في المساعدة على ذلك، وهذا يستلزم توفير كافة الحوافز المشجعة والمنشطة لهذا القطاع من خلال الإعفاءات الضريبية وتقديم الدعم والمساعدات الحكومية، وعليه أن يتحمل المسؤولية الاجتماعية والتنموية.

14. توسيع برامج الضمان الاجتماعي التي تركز على محاربة الفقر والبطالة والامية، وكذلك توسيع برامج الدعم للفئات غير القادرة والبحث عن آليات جديدة لتوصيل الدعم إلى كافة العوائل الفقيرة والمحتاجة والمتعففة، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وذلك من خلال تخصيص رواتب أو إعانات للعوائل التي لا تملك أي مورد مالي لكي تتمكن من العيش والحياة بظروف جيدة وإبعادها عن حالة الضياع.

15. تراجع تبني الحكومات الجديدة لسياسة الاقتصاد الحر وآليات السوق بشكلها المطلق، والتركيز في البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية وتوسع فرص التوظيف في القطاعات الحكومية بعد أن تم وقف التوظيف فيها مدة طويلة، أي إن أنموذج السوق فقط سيترجع لمصلحة أنموذج السوق والدولة معاً.

المصادر:-

أولاً: المصادر العربية:-

- 1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الثروة الحقيقية، مسارات نحو التنمية البشرية "ملاحم عن تونس".
- 2-برنامج الأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة في سوريا، تقرير إحصاء لعام 2010.
- 3-برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.
- 4-البنك الدولي، تقرير نشره البنك لعام 2009.
- 5-البنك الدولي، تقرير مؤشرات التنمية في العالم، 2011.
- 6-المعهد الدولي للأبحاث وسياسات الغذاء، التقرير السنوي، واشنطن، 2011.
- 7-خميس خلف موسى، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، النجف، 2000.
- 8-علي محمد السعدي، اقتصاديات العمل، ط4، القاهرة، 1991.
- 9-عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، الحمراء، بيروت، 2001.
- 10-كريم محمد حمزة وآخرون، الفقر والغنى في أقطار الوطن العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 11-مركز الأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، الاختناقات الاقتصادية في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية، القاهرة، 2011.
- 12-منظمة الشفافية الدولية، التقرير السنوي لعام 2011.
- 13-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي - مصر في أرقام 2011.

ثانياً: المصادر الأجنبية:-

1. IMF, World Economic out look, April 2011.
2. World Bank, World Development indicators 2011.

ثالثاً: الانترنت:-

1. <http://Farm3.static.Fickr.com/2687/424/227765e36ceaobbcoipg>.
2. <http://icatu56.org/ishow3.php3page=showchosenstudy.phpmain=88>.
3. [http://www.al-saiyad.com/images/pic/945\(2\)ipg](http://www.al-saiyad.com/images/pic/945(2)ipg).
4. <http://www.Libya-al-mostakbal.org/NR2009/July2009/19293701/34.ipg>.
- <http://www.orientmoney.net/webimg/2009030511300310.%D8%A1%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A1%D9%84%D8%Agipg>.